

بيان صحفي

ممنوع النقل أو النشر قبل 4 أكتوبر 2006 الساعة 09:00 صباحا بتوقيت جرينيتش.

تقويض التنمية عالميا بسبب الأعمال القذرة لكبار المصدرين في الخارج

ارتفاع مقلق للرشاوى الدولية من دول التصدير الناشئة

برلين/ بروكسل، 4 أكتوبر (تشرين الأول) / 2006 – مازالت الرشاوى عبر البحار منتشرة من عمالقة التصدير في العالم وذلك بالرغم من وجود قوانين دولية لتجريم ومكافحة هذه الممارسات، طبقا لما ورد في تقرير منظمة الشفافية الدولية مؤشر دافعي الرشاوى BPI لسنة 2006 والذي يعتبر أشمل دراسة من نوعها حتى الآن.

يقيم مؤشر دافعي الرشاوى ميول شركات من أكبر 30 دولة مصدرة بالعالم لدفع الرشاوى خارج بلادها. بينما حصلت الشركات من الدول الأغنى بشكل عام على النصف الأول من قمة ترتيب المؤشر، لكنها مازالت تدفع الرشاوى بشكل دوري، وخاصة في الدول ذات الاقتصاديات النامية. وحصدت الشركات من مجموعة دول التصدير الجديدة وهي الهند والصين وروسيا على رتبة من أسوأ رتب المؤشر، حيث أخفقت الجهود المبذولة لمكافحة الفساد محليا في هذه الدول في الامتداد إلى الخارج.

"تقوّض الشركات الدافعة للرشاوى الجهود المبذولة من حكومات الدول النامية لتحسين الحكم والإدارة، وبذلك تقود هذه الشركات الحلقة المفرغة للفقر." قالت هوجت لابييل رئيسة منظمة الشفافية الدولية.

حدد المستجيبون من الدول منخفضة الدخل في أفريقيا، على سبيل المثال، الشركات الفرنسية والإيطالية من بين أسوأ الجناة.

"إنه لمن النفاق أن تواصل شركات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دفع الرشاوى عبر الكرة الأرضية، بينما تقوم حكوماتهم بالحد الأدنى من فرض القانون. يشير مؤشر منظمة الشفافية الدولية لدافعي الرشاوى على أنهم لا يقوموا بما فيه الكفاية لمكافحة الرشاوى ما وراء البحار." قال ديفيد نوسباوم، الرئيس التنفيذي لمنظمة الشفافية الدولية. "إنّ سجل التنفيذ للقوانين الدولية لمكافحة الرشاوى قصيرا ويبيدي تخاذلا."

"إن اللوائح والأدوات متوفرة للحكومات والشركات،" قال نوسباوم. "لقد تم تشريع القوانين المحلية في العديد من الدول بعد تبني اتفاقيات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الفساد، لكن مازال هناك مشاكل رئيسية في التطبيق والتنفيذ."

نتيجة مؤشر دافعي الرشاوى: لا يوجد فائزين

الترتيب	الدولة	متوسط النقاط	نسبه من الصادرات العالمية (2005)*	تصديق اتفاقيه التعاون	تصديق اتفاقية الأمم المتحدة
1	سويسرا	7,81	1,2	x	
2	السويد	7,62	1,3	x	
3	استراليا	7,59	1,0	x	x
4	النمسا	7,50	0,5	x	x
5	كندا	7,46	3,5	x	
6	بريطانيا	7,39	3,6	x	x
7	المانيا	7,34	9,5	x	
8	هولندا	7,28	3,4	x	
9	بلجيكا	7,22	3,3	x	
	أمريكا	7,22	8,9	x	
11	اليابان	7,10	5,8	x	
12	سنغافوره	6,78	2,2		
13	اسبانيا	6,63	1,9	x	x
14	الإمارات العربية المتحدة	6,62	1,1		
15	فرنسا	6,50	4,3	x	x
16	البرتغال	6,47	0,3	x	
17	المكسيك	6,45	2,1	x	x
18	هونج كونج	6,01	2,8		
	إسرائيل	6,01	0,4		
20	ايطاليا	5,94	3,6	x	
21	كوريا الجنوبية	5,83	2,8	x	
22	السعودية	5,75	1,8		
23	البرازيل	5,65	1,2	x	x
24	جنوب أفريقيا	5,61	0,5	x	
25	ماليزيا	5,59	1,4		
26	تايوان	5,41	1,9		
27	تركيا	5,23	0,7	x	
28	روسيا	5,16	2,4	x	
29	الصين	4,94	5,5	x	
30	الهند	4,62	0,9		

المصدر صندوق النقد الدولي، الإحصائيات المالية الدولية 2005

تعتمد النتائج على ردود أكثر من 11,000 رجل وسيدة أعمال من 125 دولة في استقصاء رأي المدراء التنفيذيين للمنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2006. النقاط ال 10 تشير إلى عدم دفع رشاوى، بينما الصفر يشير إلى تعميم وانتشار دفع الرشاوى. في حين تحتل سويسرا المركز الأول في الترتيب

لكن بعدد نقاط فقط 7.8 بعيدة عن المثالية المرجوة. النتيجة النهائية: أنه قد يكون هناك اختلافات بين ترتيب الدول لكن ليس هناك فائزون حقيقيون.

كلما زادت النفوذ، زادت المسؤولية

تأتي الهند والصين وروسيا في مؤخرة مؤشر دافعي الرشاوى. تحرز الهند أسوأ تقييم عبر أكثر المناطق والمجموعات الثانوية. وبينما تعتبر الصين أكبر رابع دولة مصدرة في العالم لكنها تأتي ثاني أسوأ تقييم في المؤشر.

"تبتز الشركات الأجنبية التي ترتكب جريمة الرشاوى جهود أفريقيا لمكافحة الفقر،" قال كايبي كيلسو، مدير الشفافية الدولية الإقليمي لأفريقيا. "يجب أن تحاكمهم الدول الأفريقية بشدة. ويمكن لمؤسسات التنمية الإقليمية، مثل البنك الإفريقي للتنمية، أن تساعد في فرض برامج الحذر الذي يمنع الشركات المنحرفة من الربح من دولارات التطوير بينما يتم تجاهل الفقراء."

"يأتي مع ازدياد النفوذ زيادة في المسؤولية والتي يجب أن تشكل فرصة أبدية"، قالت لايل. "هذا هو الوقت المناسب للهند والصين وروسيا للتعهد والالتزام ببنود اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ضد الرشاوى وتساهم في حيوية أسواق المستقبل. سيصبحون عند القيام بذلك جزء من الجهود المبذولة للقضاء على الفساد في العالم."

'الجيدون' ليسوا جيدون جدا

حتى الحاصلون على نقاط عالية فإنهم في حاجة ماسة للتحسين. إن سلوك مجلس القمح الاسترالي في برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة مثال واحد فقط على ذلك. اعترفت شركة ديمليير كرايسلر الألمانية-الأمريكية في مارس من العام الحالي، بأن تحقيق داخلي أكد ادعاءات دفع أموال بشكل غير صحيح تمت من قبل موظفيها في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية.

حصول تركيا على الترتيب السابع والعشرون، تقريبا في مؤخرة المؤشر. تعتبر هذه النتيجة حرجة بينما تتابع الدولة عرضها لعضوية الإتحاد الأوربي. ترفع النتيجة السيئة أسئلة مزعجة أيضا حول التزام الدولة باتفاقية مكافحة الرشاوى لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ عام 2003. أحرز نظائر تركيا في أوروبا، فرنسا وإيطاليا، وكلاهما من كبار المصدرين نتائج سيئة. بحصر أجوبة المستجيبين الأفريقيين فقط، تقع كل من إيطاليا وفرنسا من ضمن أسوأ 6 دول بشكل عام.

الولايات المتحدة الأمريكية، التي أطلقت حسابات جديدة مع قانون ممارسات الفساد بالخارج لعام 1977، وكان عليها أن تفقد الطريق، لكنها جاءت في ترتيب متأخر بعد العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. نفذت المملكة المتحدة البريطانية أقل ما يمكن تطبيقه من الاتفاقية، على الرغم من فضائح تورط شركات مثل شركة برينيث أيروسبيس. نشرت منظمة الشفافية الدولية تقارير دورية عن تنفيذ الاتفاقية توضح تلكا الالتزام بالاتفاقية عبر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

في آسيا، فإن الإجراءات المحلية القوية لمكافحة الفساد لا تترجم إلى ممارسات عمل مسؤولة في الخارج، خصوصا في سنغافورة وهونج كونج وتايوان. لقد حصلوا على تقييم سيء جدا من قبل المستجيبين من دول غير دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - نفس التقسيم واضح بالنسبة للإمارات العربية المتحدة - والتي تشير إلى سياسة ازدواجية المعايير في ممارسات الأعمال.

بحصة الأسد من صادراتها تذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تفوز المكسيك بنتيجة عالية نسبيا والتي تبرز محليا في مواجهة البرازيل الحاصلة على نتيجة متدنية

تتبع سلسلة العرض

إن الشركات التابعة للشركات متعددة الجنسيات هي التي تم تقييمها من قبل العديد من المستجيبين لهذا الاستقصاء. "لكن على الشركات أن تكون جاهزة لتحمل المسؤولية عن الأعمال التي تتم على طول سلاسل عرضها،" قال عضو لجنة الشفافية الدولية، جيرمين بروكس. "لا يمكن أن نعفي الشركات متعددة الجنسيات من النشاطات الفاسدة في فروعهم الأجنبية أو من الشركات التابعة لهم أو وكلائهم، ويجب عليهم أن يجروا العناية اللازمة قبل الدخول في مشاريع مشتركة أو التحالف مع شركاء. وتبقى نشاطات المشتريات والتصدير، والتسويق والمبيعات أكثر الأقسام عرضة للرشاوى والفساد."

يمكن أن تكون تكلفة الصورة الملوثة 'في الموطن الأصلي' هائلة. وتواجه الشركات ذات ثقافة الرشاوى في الخارج خطر متصاعد من تقويضها بالأفعال اللاأخلاقية من قبل موظفيها أنفسهم. لذلك فإن اتخاذ الإجراءات الصحيحة لإنهاء ممارسات الفساد مجزي على المدى البعيد للشركات.

المعايير العالمية للعدالة العالمية

هناك إطار دولي نشيط ومتزايد لمواجهة الفساد في عالم معولم جداً، وتم إحراز تقدم على هذا الصعيد، خصوصاً في تبني اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشاوى، لكن يجب أن تكون مراقبه وتنفيذ الاتفاقية أكثر صرامة. علاوة على ذلك، سيتم تقويض هذا التقدم طالما لاعبون رئيسيون مثل الهند والصين وروسيا يبقوا خارج إطار العمل. تشكل الدول الرئيسية الخارجة عن النظام عقبة قوية لشركات ودول منظمة التعاون للالتزام بالقواعد. إذا فشل النظام، فسيخسر الجميع. التبني التطوعي لبنود اتفاقية منظمة التعاون لمكافحة الرشاوى سيبرهن على أن هذه الدول تأخذ مشكلة الرشاوى في الخارج بجدية ويمكن أن تكون عاملاً محفزاً في المستقبل للقبول في العضوية الكاملة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

توصيات التقرير

- يجب على دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تصعد تنفيذ منع الرشاوى بالخارج طبقاً لاتفاقية مكافحة الرشاوى وتوفر المصادر الضرورية لمراقبة التنفيذ بين أعضائها.
- يجب على الهند والصين وروسيا أن يتبنوا طوعاً بنود اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشاوى.
- يجب على بنوك التنمية متعددة الأطراف أن تحظر التعامل مع الشركات التي ثبت إدانتها بالرشاوى في الخارج.
- يجب على الشركات أن تجري العناية اللازمة عند الدخول في شراكات أعمال أو شراء شركات أجنبية، وتفرض سياسات داخلية صارمة تجرم الرشاوى متضمنةً وكلائها والشركات التابعة والفروع الأجنبية.
- يجب على الدول النامية أن تحاكم الشركات الأجنبية المتورطة في الرشاوى على أراضيها بصرامة، ويجب أن تدعمها الدول المضيفة في هذه المحاكمات بالتعاون القانوني والمالي.

###

منظمة الشفافية الدولية منظمه مدنية عالمية تقود المعركة ضد الفساد

ملحوظة للمحررين:

يظهر التقرير التحليلي لمؤشر دافعي الرشاوى أن 3198 من 11,232 مشاركين أي (28%) لم يردوا علي سؤال "ميل الشركات الأجنبية التي تقوم بأكثر الأعمال في أي دولة لتقديم أموال إضافية بشكل غير موثق وغير رسمي أو دفع رشاوى" في الاستقصاء. هذه النسبة مقبولة لأنها تعتمد على الخبرة بدلا من وجهات النظر. يدل هذا أما على ممانعة المشاركين عن الرد أو عدم وجود المعرفة. ولذلك يعتمد مؤشر دافعي الرشاوى لسنة 2006 على ردود ال 8034 مشارك للسؤال.

مزيد من التحليل لمؤشر دافعي الرشاوى متوفر في صفحة أسئلة وأجوبة وتقرير تحليل المؤشر.

انتظروا إصدار مؤشر مدركات الفساد لسنة 2006 في 6 نوفمبر/تشرين الثاني، الذي يقيّم أكثر من 150 دولة في العالم على أساس مستويات إدراك الفساد المحلي، وإصدار بارومتر الفساد العالمي في 7 ديسمبر/كانون الأول والذي يقيس التصورات الشعبية عن الفساد في المؤسسات المحلية مثل الشرطة، والسلطة القضائية والإدارة التنفيذية

التاسع من ديسمبر هو اليوم العالمي لمكافحة الفساد

Media Contacts:

Jesse Garcia
Gypsy Guillén Kaiser
Tel: +49 30 3438 20 666
Mobile: +49 162 419 6454
press@transparency.org

TRANSPARENCY INTERNATIONAL

Alt Moabit 96
10559 Berlin, Germany
<http://www.transparency.org>